مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، ص ص ٣٩٩-٤٤٦، (ربيع الثاني ١٤٤١هـ/ ديسمبر ٢٠١٩)

ما تجاذَبَهُ الإعرابُ والبناءُ من الأسماء المُبْهَمَة

د. حسان بن عبد الله الغنيمان

أستاذ النحو واللغة المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها
في كلية الآداب بجامعة الملك سعود

ملخص البحث: الأسماء المبهمة هي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وهي مبنيَّةٌ بالاتفاق؛ لمشابهتها الحرف إما معنى وإما وضعا وإما افتقارا كما هو شأن كل حرف.

وقد رأى العلماء - حينما استقرؤوا كلام العرب - أن مثنى الأسماء المبهمة مثل: "ذان، واللذان" وبعض جموع الأسماء الموصولة كـ"الَّذِينَ واللائِينَ" وردت على صورة المُعْرَب؛ ولذا اختلفوا في حكمها بين البناء والإعراب، فذهب جمهور العلماء إلى أنها مبنيَّةٌ، واستدلوا بأدلة نقليَّة وعقليَّة تُظْهِرُ قوَّةَ رأيهم. وذهب فريق من العلماء إلى أنها مُعْرَبة، وساقوا أدلة تؤيِّد رأيهم. وكان لابن كيسان وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله- في هذه المسألة رأيٌ فريدٌ، وهو أن مثنى الأسماء المبهمة مبني ولم يُستعمل إلا بالألف، وأوردا أدلة تُعضِّد رأيهما. إلا أنه لا يُسَلَّم لهما ما ذهبا إليه؛ لمخالفته المنقول عن العرب.

ذكر بعض العلماء في كتبهم التعليمية أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الأسماء الموصولة مُعْرَبٌ، وإن أيَّدوا بناءها في كُتُبٍ أخرى لهم، وما ذاك إلا من أجل التيسير في تعليم النحو.

الكلمات المفتاحية: تجاذَبَ، الإعراب، البناء، الأسماء، المبهمة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيد الخلق أجمعين، نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن قضية الإعراب والبناء هي مرتكز علم النحو، فكلُّ ما يصدر من المتكلِّم يدور بين هذين الحكمين ؛ ولهذا تضمَّنت قضية الإعراب والبناء مسائل عديدة في الدرس النحوي، قامت حولها دراسات كثيرة تناولها العلماء القدماء في كتبهم والمحدَثُون، ومن هذه المسائل ما ورد من الأسماء المبنية في صورة المعرب، كالمثنى من الأسماء المبهمة : "ذان، وتان، واللذان، واللتان"، وكبعض جموع الأسماء الموصولة : "الَّذِينَ، واللائين"، وكـ"أي" الموصولة، وكـ"لَدُنْ" و"حَيْثُ" و "أَمْسِ"، فهذه الأسماء تردَّد الخلاف لدى العلماء فيها بين الإعراب والبناء، فعزمت على كتابة هذا البحث ؛ لأقف على جواب السؤال الرئيس له والذي يُجيب عن مشكلته، وهو : هل ما ورد من الأسماء المبنية في صورة المعرب مبنيةٌ أو معربةٌ ؟

وكانت النية في بداية هذا البحث متجهة لدراسة كل هذه الأسماء، وكان العنوان المقترح هو : "ما تجاذبه الإعراب والبناء من الأسماء"، إلا أنني بعد إمعان النظر فيها وجدت أن تَرَدُّدَ بعضها بين الإعراب والبناء راجع إلى اختلاف استعمالها بين قبيلةٍ وقبيلةٍ أخرى، ووجدت أن أصل استعمالها يقتضي أن تكون مُعْرَبَة أو مبنيَّة ؛ ولذا لم أُدخلها في هذه الدراسة، واقتصرت على دراسة الأسماء المبهمة، ولم أُدرِج لفظة "أي" معها وإن كانت من الأسماء المبهمة لأنها معربة في أصل استعمالها وأكثره .

وتعددت الأدلة في إعراب الأسماء المبهمة أو بنائها، وتنوعت الردود عليها والأجوبة عنها، وقد تناثر هذا في بطون الكتب مما لا يجده طالب العلم في مكان واحد، إضافة إلى أنه يوجد أحيانا في كتابٍ الرأيُ حولَ اسمٍ من هذه الأسماء مع دليلِ

هذا الرأي، ويوجد في كتابٍ آخر ردٌّ على هذا الدليل، ويوجد في كتابٍ ثالثٍ إجابةٌ عن هذا الرد، وأحيانا لا يوجد، وقد عايشت هذا في كتابتي لهذا البحث، فكثير من الردود والإجابات عنها جمعتها من مصادر متفرقة، ولبثت أياما متعدِّدة أبحث عن ردودٍ لبعض الإجابات فلم أجد؛ ولهذا لا تكاد تجد جميع ما يتعلق بالمسألة الواحدة في مكانٍ واحدٍ؛ مما يجعل القارئ غير مقتنع بما يُذكر من قولٍ راجحٍ فيها، وهذا يجعل الحاجة داعيَةً بشدَّةٍ لدراسة هذه المسألة، وجمع ما فيها من أقوال وأدلة لتكون في موضعٍ واحد؛ ليجد القارئ فيه بغيته بيسر وسهولة.

وقد رأيت في دراستي لهذه المسألة أن جُلَّ العلماء لا يهتمون بذكر كل التفصيلات في المسألة الواحدة، وإنما غالبهم يذكر الحكم النحوي الذي يراه ودليله، وهذا يدعونا إلى النظر في كثير من المسائل الخلافية، ودراستها دراسة عميقة، تُذْكَرُ فيها الأدلة والردود عليها والإجابة عنها كما فعل ابن الأنباري في كتابه الإنصاف والعكبري في كتابه التبيين؛ ليطَّلع القارئ على الحكم النحوي مع أدلته الكاملة والمقنِعَة.

وختاما أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ لتقديم دراسةٍ وافيةٍ لهذه المسألة مفيدةٍ للقارئ، يجد فيها مُبْتَغَاه، على أن العمل البشري لا يخلو من نقص وخلل، والحمد لله أول الأمر وآخره.

"ذان" و "تان"

اتَّفق العلماء على أن أسماء الإشارة مبنيَّة ما عدا المثنى منها ففيه خلاف سيأتي بَسْطُهُ، وذكر العلماء أن سبب بنائها إحدى أربع علل هي [(١)] :

أنها بُنِيَتْ لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة، فهو معنى من المعاني كالاستفهام وغيره، وعادة العرب جاريةٌ على أن تُؤدِّيَ المعاني بحروفٍ تضعها لها، كالتمني والشرط وغيرهما [(٢)] .

وقيل [(٣)] : إنما بُنِيَتْ لمشابهتها الحرف إما وضعا وإما افتقارا، أما الشبه الوضعي فغالبها كـ"ذا" و"تا" موضوعٌ على حرفين، وهذا هو الأصل في وضع الحرف، وحُمِلَت البواقي عليها لأنها فروع لها كـ"أولاء"، أو كالفروع كـ"هُنَا"؛ إذ قد يُستغنى عنها بـ"ذا" و "ذي"، والمستغنى به أصلٌ للمستغنى عنه .

وأما الشبه الافتقاري فهو احتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف، نحو : هذا الكتاب، وذاك الرجل الواقف، كاحتياج الحرف إلى غيره [(٤)] .

وقيل : إنما بُنِيَتْ لوقوعها موقع المبني، وهو فعل الأمر؛ لأن أسماء الإشارة وقعت موقع الفعل "أَشِرْ" أو "نَبِّهْ" [(٥)] .

---

(١) ينظر كشف المشكل ١٩٥/١، و ١٨٧/٢ و ١٨٩، وشرح المفصل ١٢٦/٣، وشرح الرضي ٤٧١/٢، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ .

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٨/١، وشرح المفصل ١٢٦/٣، وشرح الرضي ٤٧١/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٥٢/١، والتذييل والتكميل ٢١٥/٣ .

(٤) ينظر أمالي ابن الحاجب ٧٦٨/٢، وشرح التسهيل ٢٥٢/١، وشرح الرضي ٤٧٢/٢، والتذييل ٢١٥/٣.

وقال السيرافي والجرجاني : إنها بُنِيَتْ لإبهامها في الأشياء كلها والدخول عليها ؛ لأن اسم الإشارة مبهم يقع على كل شيء من الحيوان وغيره، ويدخل على كل شيء فأشبه الحرف ؛ لأن الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها (٦) .

أما "ذان" و "تان"، وهما المثنى من اسم الإشارة فقد اختُلف في حكمهما في الإعراب والبناء على التفصيل الآتي (٧) :

الرأي الأول : وهو لابن كيسان وابن الحاجب وشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمهم الله– فيرون أن جميع أسماء الإشارة مبنية بما فيها المثنى، وأن المثنى من أسماء الإشارة لم يُستعمل إلا بالألف، وذكر شيخ الإسلام أنها لغة قريش والعرب (٨) . واحتج بعدم ورود المثنى من اسم الإشارة بالياء في كلام العرب .

وبالغ شيخ الإسلام في إنكار استعمال مثنى اسم الإشارة بالياء فقال (٩) : "فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : إنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ لُغَةُ قُرَيْشٍ، بَلْ وَلَا لُغَةُ سَائِرِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ

=

(٥) ينظر كشف المشكل ١٩٦/١ .

(٦) ينظر المقتضب ٢٨٧/٢، وشرح الكتاب ٩٩/١، و ٦٤/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٤٠/١، والمقاصد الشافية ٨٧/١ و ٢٦٩ .

(٧) ينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، وشرح الرضي ٤٧٤/٢، والكناش ٢٦٢/١، والتذييل ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ٣٩٨/١ .

(٨) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٥/١٥ . وهذا رأيٌ ذكره الفراء في معاني القرآن ١٨٤/٢ .

(٩) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٥/١٥ .

يَنْطِقُونَ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ إِذَا ثُنِّيَتْ بِالْيَاءِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مَنْ قَالَهُ مِنَ النُّحَاةِ قِيَاسًا، جَعَلُوا بَابَ التَّثْنِيَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ كَمَا هُوَ فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَاهِدٌ يَدُلُّ عَلَى ما قَالُوهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ اسْمٌ مُبْهَمٌ مَبْنِيٌّ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ إِلَّا هَذَا، وَلَفْظُهُ "هَذَانِ"، فَهَذَا نَقْلٌ ثَابِتٌ مُتَوَاتِرٌ لَفْظًا وَرَسْمًا".

واستدلوا بأن اسم الإشارة "ذا" اسمٌ ضعيف؛ لأنه مُرَكَّبٌ من حرفين: أَحَدُهُمَا حَرْفُ مَدٍّ ولينٍ، وعند تثنيته احتيج إِلَى ألف التثنية، فلم تُلحق به لسكون الألف الأصلية، فوجب حَذْفُ إِحْدَى الْأَلِفَيْنِ، ولَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ الْأُولَى – وهي الأصليَّة – لِئَلَّا يَبْقَى الِاسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَحُذِفَتْ ألف التَّثْنِيَةِ وهي الثانية، وبقيت النُّونُ عِوَضًا منها ودالَّةً عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ هناك وَجْهٌ لأنْ تُغَيِّر النُّونُ الْأَصْلِيَّةُ الْأَلِفَ؛ لأن الإعراب واختلافه فِي التثنية إنما يقع على الحرف الَّذِي هو علامة التثنية، فَثَبَتَت الألفُ فِي كُلِّ حَالٍ كَمَا تَثْبُتُ فِي الْوَاحِدِ؛ ومما يدلُّ عَلَى هَذَا قوله جلّ ثناؤه: ﴿ئخ ئم ئه﴾ (١٠)، فلَمْ تُحذف النون – وَقَدْ أضيفت "ذان" – لأنه لو حُذفت النون لذهب معنى التثنية (١١).

وقد استَدْرَكَ شيخُ الإسلام ابن تيمية على إنكاره ورود مثنى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ في لغة العَرَبِ بِالْيَاءِ بورودها مثناة بالياء في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ

(١٠) سورة القصص، من الآية ٣٢.

(١١) الصاحبي ص ٢٩، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٧/١٥.

عِندِكَ ﴾ [١٢] ، وقولـه تعـالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴾ [١٣] ، وخرَّجها في الآية الأولى على أنها استُعملَتْ بالياء لمناسبتها للياء الواردة في الكلمة التي قبلها "ابْنَتيَّ" ؛ ليُعْلَمَ أنها تَابِعٌ مُبَيِّنٌ لِتَمَام مَعْنَى الاسْمِ ، لا خَبَرٌ تَتِمُّ به الْجُمْلَةُ [١٤] . وذكر أيضا تخريجا آخر ، وهو أن "هَاتَيْنِ" في هذه الآية تَثْنِيَةُ مُؤَنَّثٍ ، ومفرَدُهُ "تِي" - بِالْيَاءِ - ، فَجَعْلُ مُثَنَّاها بِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فيه موافقةٌ لِلْمُفْرَد [١٥] .

أما تثنية الاسم الموصول المنصوب أو المجرور على "اللَّذَينِ" فقد خرَّجها على أن الموصول أصله "اللذا" ، فهو اسمٌ ثلاثيٌّ بخلاف اسم الإشارة الثنائي ، فعند تثنيته أو جمعه تُحذف الألف لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية أو واو الجمع أو مع ياءيهما ، ثم فُتِحَت الذال فيه مع المثنى فقيل : "اللَّذَيْنِ" ، وكُسِرَت مع الجمع فقيل : "الَّذِينَ" كما هو القياس مع الأسماء الصحيحة . ثم قال : "وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي إعْرَابِهِ لُغَتَانِ جَاءَ بِهِمَا الْقُرْآنُ : تَارَةً يُجْعَلُ كـ(اَللَّذَانِ) ، وَتَارَةً يُجْعَلُ كـ(اللَّذَيْنِ)" [١٦] .

ولا يُسَلَّم لابن تيمية ما ذهب إليه من أن مثنى الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ لم يرد في لغة العَرَبِ بِالْيَاءِ ، ولا ما ذهب إليه بأن ورودها في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ

---

(١٢) سورة القصص، من الآية ٢٧ .

(١٣) سورة فصلت، الآية ٢٩ .

(١٤) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦١/١٥ . وينظر مغني اللبيب ص ٥٨ .

(١٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦٣/١٥ .

(١٦) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦٢/١٥ . وينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

﴿ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ ﴾ (١٧) كان لمناسبتها للياء الواردة في الكلمة التي قبلها "ابْنَتيَّ" ؛ وذلك لورودها مستعملة بالياء في كثير من المواضع من كلام العرب، ومن ذلك ما ورد عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ : { "صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ"، يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ } (١٨) ، وما ورد في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : { الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ : النَّخْلَةِ، وَالْعِنَبَةِ } (١٩) ، ومن ذلك قول سُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيِّ :

مَخَافَةَ هَذَيْنِ الأَمِيرَيْنِ سَهَّدَتْ رُقَادِي وَغَشَّتْنِي بَيَاضًا تَفَرَّعَا (٢٠)

وغيرها من المواضع . ومما يؤيد استعمال مثنى اسم الإشارة بالياء أن أئمة اللغة كسيبويه والفرَّاء نقلوا عن العرب أنهم يُثَنُّون اسم الإشارة المنصوب والمجرور بالياء، فيقولون : ذَيْنِ، وتَيْنِ (٢١) .

الرأي الثاني : أنهما معربان إعراب المثنى، وإلى هذا ذهب الزَّجَّاج والسُّهَيْلِيُّ وابن الخبَّاز وابن مالك وابن القيِّم (٢٢) ، واتَّجه أصحاب هذا الرأي اتجاهين :

---

(١٧) سورة القصص، من الآية ٢٧ .

(١٨) صحيح مسلم ٤٢٨/١ .

(١٩) صحيح مسلم ١٥٧٣/٣ .

(٢٠) البيت من الطويل، وهو –كما سبق – لسُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيّ . ينظر شعره المجموع ص ٦١ . والبيت مذكور في شرح شواهد الشافية ص ٨٤ .

(٢١) الكتاب ٤١١/٣، وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ٩٤ .

(٢٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، وتوجيه اللمع ص ٣١٥، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وبدائع الفوائد ١١٨/١ .

أولهما : أنهما مثنيان حقيقة . ثانيهما : أنهما ملحقان بالمثنى وليسا مثَّنَيْنِ حقيقة[٢٣] ؛ لأن في تثنيته خروجا عن نظام اللغة العام ؛ لأنَّ مِنْ شروطِ تثنيةِ الاسم التنكيرَ والإعرابَ[٢٤] ، ومفردُ مثنَّى اسمِ الإشارةِ معرفةٌ ومبنيٌّ ، ولم يَسْلَمْ مفردُهُ حينما ثُنِّي ؛ إذ حُذِفَت أَلِفُهُ ، فخالف المثنى الحقيقي .

واستدل أصحاب هذا الرأي بثلاثة أدلة هي :

١ - اختلاف أواخرهما بحسب اختلاف موقعهما الإعرابي ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾[٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ﴾[٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾[٢٧] على قراءة أبي عمرو[٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾[٢٩] .

---

(٢٣) هذا رأي الدكتور محمد خير حلواني في كتابه النحو الميسر ١٠٧/١ .

(٢٤) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١ .

(٢٥) سورة الحج، من الآية ١٩ .

(٢٦) سورة القصص، من الآية ٣٢ .

(٢٧) سورة طه، الآية ٦٣ .

(٢٨) ينظر السبعة في القراءات ص ٤١٩ .

(٢٩) سورة القصص، من الآية ٢٧ .

٢ – أن التثنية لا يختلف فيها مذكَّرٌ عن مؤنث ولا عاقلٌ عن غيره، فوجب قياسا ألا تختلف المثنيات إعرابا وبناء؛ ولذا لم يُبْنَ أيٌّ شيء منها [٣٠].

٣ - أن "التثنية تفتقر إلى علامةٍ، وهي الألف والياء، وهي لا تدلُّ على التثنية إلا وهي دالَّةٌ على الإعراب" [٣١] "في الأسماء المعربة، فدار الأمر بين ثلاثة أمور:

أحدها: أن يَبْنُوهُ وفيه علامة الإعراب، وهو مُسْتَشْنَعٌ، فصار بمنزلة مَنْ تَعَطَّل عن التصرُّف وفيه آلته.

الثاني: أن يُسقطوها منه ليُعطوه حظَّهُ من البناء، فَيَبْطُلُ معنى التثنية" [٣٢].

الثالث: أن يَتركوا مراعاةَ علَّةِ البناءِ فيُعربوه، وهذا أسهل عليهم من إبطال معنى التثنية، ولهذه العلَّة بعينها أعربوا "اثني عشر" [٣٣].

الرأي الثالث: أن المثنى مبنيٌّ لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع، فـ"ذان، وتان" صيغتان مرتجلتان للرفع، و "ذين، وتين" صيغتان مرتجلتان للنصب والجر، كما أن "أنتما" صيغة مرتجلة للرفع، و "إياكما" صيغة مرتجلة للنصب، ومثلما

---

(٣٠) شرح الرضي ٤٧٥/٢ .

(٣١) المتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢ .

(٣٢) بدائع الفوائد ١١٨/١ .

(٣٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٥، ونتائج الفكر ص ١٧٩، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢، وبدائع الفوائد ١١٨/١ .

أنَّ "أنتما" و"إياكما" ليستا بتثنية "أنت" و "إياك"، فكذلك "ذان، وتان" ليستا بتثنية "ذا، وتي"؛ بدليل أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا "ذا، وتا"، وهذا قول المحققين (٣٤).

واستدلوا بأدلَّةٍ هي في غالبها ردودٌ على أصحاب الرأي الثاني القائلين بإعرابها، ولكن قبل إيرادها يحسُنُ ذِكْرُ ردِّهم على القائلين بأنها ملحقة بالمثنى؛ فيُقال :

إن الملحق بالمثنى هو الاسمُ المختومُ بزيادة التثنية، ولم ينطبق عليه حَدُّ المثنَّى (٣٥)، وقد حصرها العلماء في الاسم المُعْرَب إعرابَ المثنى الدالِّ على واحدٍ، نحو: حَمْدَان، وشَعْبَان، والبحرَيْنِ، أو الدالِّ على جمعٍ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (٣٦)، أو الدالِّ على اثنين لكنه غير صالح للتجريد من علامة التثنية، نحو : اثنين، واثنتين، أو صَلَحَ للتجريد من علامة التثنية لكن لم يصلُح لعطف مثله عليه لاختلاف لفظيهما، نحو : "القَمَرَيْنِ" في الشمس

(٣٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والمسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، و ١٨٥/٣، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٧٢/١ و ٣٩٨، والنجم الثاقب ٦٥٩/٢ .

(٣٥) يُحَدُّ المثنَّى بأنه الاسمُ الدالُّ على اثنين أو اثنتين بزيادةٍ في آخره صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه، نحو : رَجُلان، وشَجَرَتَان . ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠، وتوضيح المقاصد ٨١/١ .

(٣٦) سورة الحجرات، من الآية ١٠ .

والقمر، و"العُمَرَيْنِ" في أبي بكر وعمر رضوان الله عليهما [٣٧]. وبهذا يتبيَّن أن مثنى اسم الإشارة لا يدخل فيها.

أما أدلتهم التي استدلُّوا بها على أن مثنى اسم الإشارة مبني فهي ما يلي [٣٨]:

الأول: أن تثنيتهما لم تجرِ على قياس التثنية، فلم تُبْنَ "ذان وتان" على المفرد؛ إذ لو كانتا مبنيَّتين على المفرد لوجب أن يقال في تثنيتهما: "ذَيَانِ وتَيَانِ"، ببقاء ألفهما وقلبها ياء وإلحاق علامة التثنية بهما: الألف والنون، أو الياء والنون، قياسا على سائر المثنيات كما في "عَصًا ورَحًى"؛ إذ يُقال في تثنيتهما: عَصَوَان ورَحَيَان، فلمَّا لم تبقَ ألفهما وتُقلب دَلَّ على أنهما صيغتان مرتجلتان. فتثنيتهما تثنيةٌ لفظيةٌ لا معنوية، مثل التأنيث في غُرْفَة وظُلْمَة. ويتبيَّن من هذا الدليل أن الألف في "ذان" والياء في "ذين" ليستا علامة تثنية، وفي هذا ردٌّ على الدليل الأول والثالث من أدلة أصحاب الرأي الثاني القائلين بإعرابهما؛ لأن علامة الإعراب في المثنى هي علامة التثنية كما في "رجلان ورجلين".

وأُجيب عن هذا الدليل بأوجهٍ هي:

الوجه الأول: أن "ذا وتا" مثل "يَدٍ ودَمٍ"، فإنك إذا ثَنَّيْتَهُما لا تَرُدُّ لامهما؛ لأن لامهما حُذفت اعتباطا ولم تُرَدَّ في حال الإضافة؛ إذ تقول فيهما: يَدَاكَ ودَمَاكَ، لا: يَدَيَاكَ ودَمَيَاكَ [٣٩].

---

(٣٧) ينظر شرح التسهيل ٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٨٢/١.

(٣٨) ينظر المقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع ٦٣٥/٢، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والكناش ٢٦٢/١، والتذييل ٢٢٤/١، و ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ٣٩٩/١.

ويَرِدُ على هذا الوجه اعتراض، وهو أن "ذا وتا" لا تُضاف[٤٠]، فكيف عرفتم أن لامهما لا تُرَدُّ عند الإضافة ؟

ويُجاب عنه : أن "ذا وتا" قد اتصل بهما ما يُشبه المضاف إليه ولم تُردَّ لامها، وهو كافُ الخطاب، فيقال : "ذَاكَ وتَاكِ"، وإن كانت الكاف هنا حرفًا بالاتفاق إلا أنها كالضمير صورةً ؛ لمشابهتها إياه ؛ لأنها تتصرف تَصَرُّفَهُ، فيقال : "ذَاكَ، وذَاكِ، وذَاكُمَا، وذَاكُمْ، وذَاكُنَّ"، وهذا التصرف أشهر اللغات فيها[٤١]. ولم يجعلوها ضميرا لأنها لا تُسْقِطُ النون من اسم الإشارة عند اتصالها به، نحو قوله تعالى : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ﴾[٤٢]، ولأن اسم الإشارة معرفة، والمعارف لا تُضاف[٤٣].

وردَّ القائلون ببنائها الوجهَ الأولَ من أوجه المعترضين بأمور :

أولها : أن "يَدًا ودَمًا" تختلفان عن "ذا وتا"، فهُمَا بعد الحذف صحيحتا الآخر، أما "ذا وتا" فبعد الحذف معتلتا الآخر.

وثانيها : أن "ذا وتا" تَبْقَيَان على حرف واحد حينما تُحذف لامهما عند التثنية، أما "يَدٌ ودَمٌ" فتَبْقَيَان على حرفين، ومعلوم أن حرف العلة ضعيف، وقد اجتمع مع

=

(٣٩) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣/٣٥٥ .

(٤٠) ينظر الكتاب ٣/٤١٢، والمقتضب ٤/٢٨٣، والتذييل والتكميل ٢/٢١٠ .

(٤١) ينظر الارتشاف ٢/٩٧٨ .

(٤٢) سورة القصص، من الآية ٣٢ .

(٤٣) ينظر المتبع ٢/٤٧٠، وشرح التسهيل ١/٢٤٥ .

ضعفه ضعفٌ آخر، وهو بقاء الكلمة على حرف واحد، فهو بحاجة إلى ما يُقوِّيه، وذلك بردِّ ما حُذف من الكلمة، ولـمَّا لم يُرَدَّ المحذوف لهما عرفنا أنه لا وجه لمشابهتهما بـ"يَدٍ ودَمٍ" .

الوجه الثاني : أنه يُجاب عن عدم جريانهما على نَسَق التثنية القياسيَّة أن العرب جعلوا تثنية هذا الاسم المبني مخالفةً لتثنية الاسم المعرب، فقد جعلوا التثنية في الاسم المعرب مبنيَّة على الواحد وفي الاسم المبني هذا لم يجعلوها مبنية على الواحد، وما ذاك إلا من أجل التمييز بينهما، كما جعلوا بينهما فرقا في التصغير فقالوا في تصغير "ذا وتا" : ذَيَّا وتَيَّا، فخالفوا بينهما وبين ما يصحُّ تصغيره كعَصًا ورَحًى، فقالوا في تصغيرهما : عُصَيَّة، ورُحَيَّة (٤٤) .

ويُرَدُّ عليه بأن هذا لا يُسلَّم لكم ؛ لأنه ورد حذف الآخر من مثنى الاسم المعرب (٤٥) ، وإن كان هذا الحذف شاذًّا يُسمع ولا يُقاس عليه خلافا للكوفيين (٤٦) ، وذلك نحو قول بعض العرب في تثنية خَوْزَلَى (٤٧) ، وقَهْقَرَى (٤٨) ، وخُنْفَسَاء،

---

(٤٤) ينظر الكتاب ٤١١/٣، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٩/١، وحاشية ياسين على مجيب الندا للفاكهي ٢٠٢/١ .

(٤٥) ينظر المقاصد الشافية ٤٢٨/١ .

(٤٦) ينظر الإنصاف ٧٥٤/٢، وشرح التسهيل ٩٥/١ و ٢٤٠، والتذييل والتكميل ٣٦/٢ و ١٨٦، والمقاصد الشافية ٤٥٠/٦ .

(٤٧) الْخَوْزَلَى : مِشْيةٌ فيها ظَلَعٌ أو تَفَكُّكٌ أو تبختُرٌ . ينظر الصحاح ١٦٨٤/٤ "خزل" .

(٤٨) الْقَهْقَرَى : مِشْيَةُ المُدْبِرِ، أي : الرَّاجِعِ إلى خَلْف . ينظر ديوان الأدب ٧٩/٢ .

وعَاشُورَاء[٤٩] : "خَوْزَلان ، وقَهْقَرَان ، وخُنْفَسَان ، وعَاشُورَان" . ولذا فالأسلم هو القول بأن تثنيتهما لفظية ، ويُؤيِّده أن أسباب البناء لا زالت باقية فيه .

الوجه الثالث : أنه يُجاب عن عدم قلب ألف "ذا" عند تثنيتها كما تُقلب ألف "عَصًا ورَحًى" أن ألف "عَصًا ورَحًى" في تقدير الحركات فلهذا قُلِبَتْ، أما ألف "ذا" فليست في تقدير الحركات فلم تُقلب ؛ لأن أَلِفَ المبهمِ ساكنةٌ لفظا وتقديرا ؛ لأنه مبني غير معرب ، فلا تدخله حركةٌ بحال ، فافترق الأمر بينهما[٥٠] .

ويُـرَدُّ عليه بأن مُفْرَدَهُ ليس نكرة ولا مُعرَبًا ؛ لأن من شروط التثنية التنكيرُ والإعراب[٥١] ، وهذا يدل على أن تثنيتهما لفظية لا معنوية ، فهما لفظان مرتجلان فلا يُعربان.

الوجه الرابع : أن القول بأنهما صيغتان مرتجلتان قولٌ يخالف الظاهر ، ولا سند له إلا ما ذُكر من عدم تثنيتهما على قياس التثنية . وقد علمتَ جوابه[٥٢] .

ورُدَّ عليهم بأن الحُجَّة أثبتت أنهما صيغتان مرتجلتان ، وقد علمتُمْ الردَّ على ما ذكرتم من استدلال .

الدليل الثاني : أننا متفقون على أن مفرد اسم الإشارة وجمعه مبنيَّان فكيف ينفرد المثنى بالإعراب مع قيام علة البناء فيه[٥٣] ؟!!!

---

(٤٩) ينظر المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ٣١١، وشرح الكتاب ١٤٢/٤ .

(٥٠) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، ومجالس العلماء ص ١١٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٣/٤، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٠٧/١ .

(٥١) ينظر البسيط ٢٤٦/١، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١ .

(٥٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، وحاشية ياسين على مجيب الندا للفاكهي ٢٠٢/١ .

أيضا قد علمنا أن من شروط التثنية إعراب مفرد المثنى ؛ لأن علامة التثنية لا بُدَّ أن تتغير بالعوامل ، فكيف صحَّ الحكم بتثنية "ذان وتان" وإعرابهما ، ومفردُهُما غيُر معرب؟!!! (٥٤) وبخاصة أن العرب تُجري دائما الباب على سَنَنٍ واحد ليكون مطَّردا .

وأُجيب عن هذا بأن التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ، وهي تمنع تضمُّنَ الحرف أو مضارعته في الاسم المثنى ، ولحاقها لـ"ذين وتين" يُعارض شبههما بالحروف فيزول ما فيهما من موجب البناء ، فأُعربا كما أُعربت "أي" الموصولة ؛ لمعارضة الإضافةِ شبهَهَا بالحرف (٥٥) .

ويُرَدُّ على هذا بأمور :

أُولاها : أن العرب لم تعتبر هذه الخاصية في مشهور كلامها ، بل أعملت شبه الحرف من غير اعتبار لغيره ؛ لأن دعوى الإعراب بسبب جريانه مجرى المثنى ليس فيها دليل على الإعراب ؛ لأن مجرد الجريان مجرى المثنى لا يدل على إعراب الجاري ، ألا ترى أن "مَنْ" في الحكاية تجري مجرى المثنى المحكي وليست بمعربة ، فتقول لمن قال : "جاءني رجلان" : مَنَانِ . وفي : "رأيت رَجُلَيْنِ" : مَنَيْنِ . وفي : "مررت برَجُلَيْنِ" : مَنَيْنِ ، كذلك . وأيضا قد يبقى المثنى الحقيقي ولا تكون تثنيته دليلا على إعرابه ، نحو : لا رَجُلَيْنِ في الدار ، ويا زَيْدَانِ ، وما أشبه ذلك (٥٦) .

=

(٥٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١٢٠/١ .

(٥٤) ينظر المتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، ومنهج السالك ١٢٠/١ .

(٥٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، وشرح التسهيل ١٩١/١ .

(٥٦) المقاصد الشافية ٤٣٧/١ بتصرف .

ثانيها : أن تثنية "ذَيْنِ وتَيْنِ" ليست تثنية حقيقيَّة، فلا تنهض بمعارضة شَبَه الحرف[٥٧] ، فهي تثنية لم تجرِ على قياس التثنية، ونونهما تُشَدَّد، ومفردهما غير مُعْرَب ولا مُنَكَّر، فتثنيتهما لفظية، وما كان كذلك لا يُعارِضُ شَبَه الحرف .

ثالثها : أن القياس يقتضي عدم تثنيتهما وجمعهما ؛ "لأنهما مبنيَّان، والمبني لايُثنَّى ولا يُجمع لأن هذا تصرُّفٌ فيه، وما مُنِعَ لفظه أن يُتَصَرَّف فيه بإعراب مُنِعَ مدلوله أن يُتَصَرَّف فيه بتثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيثٍ؛ ليُطابق الدليلُ المدلولَ في منع التَّصَرُّف"[٥٨] .

الدليل الثالث : أن نونهما تُشَدَّد في لغةِ كثيرٍ من قيس وتميم[٥٩] ، فيُقال فيهما : "ذانِّ" و"تانِّ"، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾[٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ ﴾[٦١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ﴾[٦٢] بتشديد نونهما على قراءة ابن كثير[٦٣] ، ولو كانت مثناة لم تُشَدَّد ؛ إذ يجوز أن يقال : "رَجُلانِّ" بالتشديد، وهذا يدل على أن تثنيتهما ليست حقيقية[٦٤] .

---

(٥٧) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٤٩/١ .

(٥٨) منهج السالك ١٢٠/١ .

(٥٩) ينظر كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ٩٤ .

(٦٠) سورة الحج، من الآية ١٩ .

(٦١) سورة القصص، من الآية ٢٧ .

(٦٢) سورة القصص، من الآية ٣٢ .

وأجاب القائلون بإعراب "ذَيْنِ وتَيْنِ" عن تشديد نونهما بالأجوبة الآتية[٦٥] :

أولها : أن تشديد نونهما عِوَضٌ مما حُذِفَ من مفردهما في التثنية . واخْتَلَفَ أصحابُ هذا القول في المحذوف المعوَّض منه على رأيين :

١ ــ أنه عِوَضٌ من الألف المحذوفة من "ذا وتا" ؛ "لأن القياس يقتضي عدم حذف شيء منه، فيُقال : "ذَيَان وتَيَان"، كما قيل : الفَتَيَان، لكنهم لما حذفوا الألف في التثنية ناسب أن يُعَوِّضوا من ذلك المحذوف تشديد النون"[٦٦] .

ويُرَدُّ هذا بأن التشديد لو كان عِوَضًا من الألف المحذوفة لكان لازمًا، كما لَزِمَ حَذْفُ الألف من "ذا وتا" في التثنية، فعَدَمُ لزومه دليلٌ على أنه ليس بعِوَض، فبهذا نعرف عدم صحة دعواهم[٦٧] .

وقال أبو حيان أيضا رادًّا على رأيهم[٦٨] : "ويحتاج مَنِ ادَّعَى هذا إلى دليل" .

=

(٦٣) ينظر السبعة في القراءات ص ٢٢٩ و ٤٣٥ .

(٦٤) ينظر المتبع ٦٣٦/٢، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥/٣ و ١٨٦ .

(٦٥) ينظر علل التثنية ص ٨٥، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وشرح الرضي ٤٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٥/٣ و ١٨٦، والمقاصد الشافية ٤٣١/١ .

(٦٦) التذييل والتكميل ٢٦/٣ بتصرف . وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والأزهية ص ٢٩٧، وشرح اللمع لابن بَرْهَان العكبري ٣١١/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح الرضي ٤٨١/٢ .

(٦٧) ينظر التذييل والتكميل ١٨٧/٣، والمقاصد الشافية ٤٣١/١ .

(٦٨) التذييل والتكميل ٢٦/٣ .

٢ ــ أنه عِوَضٌ من لام البعد ؛ إذ لا يقال في المثنى : "ذَانِلْكَ" ؛ لذا عَوَّضُوا من اللام الشَّدَّةَ ، فـ"ذَانِّك" - بالتشديد - مثنى "ذلك" وليس مثنى "ذاك" . وهذا قول المبرد والزجاج في أحد قوليه ، وقول ابن السراج وابن هشام الأنصاري وغيرهم (٦٩) .

قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا الرأي (٧٠) : "ويُبطل هذا القولَ جوازُ التشديد في نون (ذَيْنِ ، وتَيْنِ)" . أي : أنهما يُستعملان في القريب فيقال : "ذانِّ ، وتانِّ ، وهذانِّ ، وهاتانِّ" ، ومعلوم أن ما يُستعمل في البعيد هو "ذلك" (٧١) .

أيضا يُجاب عنه بأن التشديد اجتمع مع "ها" التنبيه كما في قوله تعالى : ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ (٧٢) ، وقوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾ (٧٣) بتشديد نونهما في قراءة ابن كثير (٧٤) ، ومعلوم أن لام البُعْد لا تجتمع مع "ها" التنبيه ؛ "لأن اللام تدل على تراخٍ وبُعْدٍ في المشار إليه ، وأكثر ما تُستعمل في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، و"ها"

---

(٦٩) ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٠/٢ ، والمقتضب ٢٧٥/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٣/٤ ، والأصول ١٢٨/٢ ، والأزهية ص ٢٩٧ ، والمقدمة الجزولية ص ٦٨ ، وشرح الرضي ٤٨١/٢ ، والتذييل والتكميل ١٨٦/٣ ، وشرح اللمحة البدرية ٣٤٧/١ .

(٧٠) شرح التسهيل ٢٤٠/١ .

(٧١) ينظر المفصل ص ١٣٧ ، والمقدمة الجزولية ص ٦٨ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/١ ، والتذييل والتكميل ١٩١/٣ .

(٧٢) سورة الحج ، من الآية ١٩ .

(٧٣) سورة القصص ، من الآية ٢٧ .

(٧٤) ينظر السبعة في القراءات ص ٢٢٩ و ٤٣٥ .

تنبيهٌ للمخاطب ليَنْظُرَ، وإنما يَنْظُرَ إلى ما بِحَضْرَتِهِ لا إلى ما غاب عن نظره؛ فلذا لم يجتمعا"[٧٥].

ثانيها: أن تشديد النون فيهما "للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب لا للتعويض من محذوف، كما فرَّقوا بالحركة بين المعرب والمبني في "قَبْل، وبَعْد"، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمة"؛ وذلك ليَدُلُّوا بِالتَّشْدِيدِ على أَنه على غير منهاج الْمثنى المعرب، ولأَنَّهُ لا تصحُّ فيه الْإِضَافَة، وغيرُهُ من التَّثْنِيَة تصحُّ إِضَافَته فَتسقط نونه، فَكَانَ مَا لَا يسْقط بِحَالٍ أقوى مِمَّا يسْقط تَارَة وَيثبت أُخْرَى، فشُدِّدَت لذَلِك"[٧٦].

وعبَّر بعض العلماء عن هذا بأن تشديد النون هو عوض من منع "ذين وتين" من الإضافة[٧٧].

ثالثها: أن تشديد النون فيهما للفرق "بين النون الداخلة عوضًا من الحركة والتنوينِ كما في: رجلين وكتابين، وبين النون الداخلة عوضًا من حرفٍ ساقطٍ من نفس الكلمة كما في: ذين وتين، كأَنَّهم جعلوا لِمَا هو عِوَضٌ من أصل الكلمة مَزِيَّةً على ما هو عوضٌ من شيءٍ زائدٍ ليس من الكلمة"[٧٨].

ويجاب عن هذين القولين بأن التشديد ليس لازما، أما التفريق بين تثنية المبني وتثنية المعرب والمنع من الإضافة فلازم.

---

(٧٥) التذييل والتكميل ١٩٧/٣. وينظر نتائج الفكر ص ٢٢٨.

(٧٦) التذييل والتكميل ٢٦/٣، وعلل التثنية ص ٨٥. وينظر شرح الكتاب ١٤٠/١، وشرح المفصل ١٣٥/٣ و ١٤٢.

(٧٧) ينظر شرح اللمع للواسطي ص ٢٣.

(٧٨) شرح المفصل ١٤٢/٣. وينظر شرح الكتاب ١٤٠/١، وشرح المفصل ١٣٥/٣.

قال أبو حيان[٧٩] : "وكل واحد من القولين السابقين دعوى" تحتاج إلى دليل.

وقال[٨٠] : "وفي البسيط[٨١] أقوالٌ في تشديد النون لِمَ شُدِّدَت ؟ لا يقوم لشيءٍ منها دليلٌ" .

الدليل الرابع : أن من شروط التثنية تنكيرَ مفردِ الاسمِ المرادِ تثنيته ؛ ولذا يبقى على تنكيره بعد التثنية ، ويتعرَّف حينها بـ"أل" أو الإضافة ، نحو : المحمَّدان ، وزيداكم . وأسماء الإشارة لا يصحُّ تنكيرها مفردةً أو مثناة ، فلا يجوز دخول "أل" على "ذا" أو "تا" ولا على "ذَيْنِ" أو "تَيْنِ" كما تدخل على العلم إذا ثُنِّي ، نحو : الزيدان ، والعُمَران[٨٢] .

وأُجيب عن هذا بأن اسم الإشارة تعرَّف بالإشارة ، وهي لاتُفارقه ، بخلاف العَلَم إذ هو يتعرَّف بالوضع ، فإذا ثُنِّيَ فارقه التعريف[٨٣] .

---

(٧٩) التذييل والتكميل ٢٦/٣ .

(٨٠) التذييل والتكميل ٢٦/٣ .

(٨١) كتابُ البسيط هو كتابٌ في النحو كبيرٌ نفيسٌ في عدة مجلدات ألَّفه الإمام ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الأشبيلي، المعروف بابن العِلْج، أحد علماء إِشْبِيلِيَة، تتلمذ فيها على الأستاذ أبي علي الشلوبين . ثم رَحَلَ إلى اليمن وأقام بها، وصنّف بها كتابه البسيط . أكثر من النقل عنه أبو حيان الأندلسي وأتباعه . توفي في نهاية القرن السابع تقريبا . ينظر الكشف عن صاحب "البسيط في النحو"، للدكتور حسن الشاعر ص ١٤٩ وما بعدها .

(٨٢) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٣٣/٢، والمسائل البصريات ٨٥٢/٢، وعلل التثنية ص ٧٤، والخصائص ٢٩٧/٢، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٢١/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩١/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٤١، والبسيط ٢٤٦/١، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، وتوضيح المقاصد ٨٢/١ .

(٨٣) ينظر المقتضب ٢٨٣/٤، وعلل التثنية ص ٧٦، والمغني لابن فلاح ٥٩/٢ .

ويُرَدُّ على هذا بأنه وإن اختلفت جهة التعريف بين اسم الإشارة والعَلَم - الذي كان حُكْمُ وجوبِ تنكيرِ مفردٍ مثنَّاه جاريًا عليه - فإن هذا الحكم ليس خاصًّا بالعَلَم، وإنما هو راجعٌ إلى تعارض التعريف والتثنية؛ لأن المعرفة تدلُّ على واحدٍ معيَّن[٨٤]، والتثنية تدلُّ على الشياعِ والاشتراكِ في اسمٍ واحدٍ[٨٥]، فلم تَصِحَّ تثنية اسم الإشارة لتعارضها مع التثنية، وبهذا يظهر لنا "أن الاسم لا يُثَنَّى إِلَّا بعد أَن يُخلع عَنهُ مَا كَانَ فِيهِ من التَّعْرِيف؛ بدليل جَوَاز دُخُول "أل" عَلَيْهِ بعد التَّثْنِيَة الَّتِي لَا تلْحق إِلَّا النكرَة"[٨٦].

وحينما لم تقبل أسماء الإشارة التنكير لم يمنعهم أن يُعاملوها لَمَّا قصدوا تثنيتها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقيَّة؛ لامتيازها بميزاتٍ لم تقع في غيرها من المبنيَّات، فهي تُنْعَتُ ويُنعت بها وتُصغَّر، "فأدخلوا عليها حرف التثنية، فوجود حرف التثنية في اللفظ بمنزلة تاء التأنيث في "غُرْفَة وتَمْرَة"، فكما أن التأنيث في "غُرْفَة وتَمْرَة" لفظي لا معنوي فكذلك ههنا التثنيةُ لفظية لا معنوية"[٨٧].

والعِلَّةُ في مجيئهم بمثنى اسم الإشارة على منهاجِ التثنية الحقيقية حرصُهُمْ على عدم اختلاف طريقة التثنية، وذلك أنهم يُحافظون عَلَى التَّثْنِيَة ويعتنون بها أَشدَّ من

---

(٨٤) وذلك لأن المعرفة تُحَدُّ بأنها كُلُّ اسم موضوعٍ على أن يَخُصَّ مُسَمَّاه. ينظر المرتجل في شرح الجمل ص ٢٧٧، والتذييل والتكميل ١١٠/٢.

(٨٥) وذلك لأن حَدَّ التثنية هو جَعْلُ الاسمِ القابلِ للتثنية دالًّا على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه. ينظر شرح التسهيل ٥٩/١، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١.

(٨٦) ينظر شرح كتاب سيبويه ٤٣٣/٢، وعلل التثنية ص ٧٤، وسر صناعة الإعراب ٤٦٨/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢١/١، وشرح المفصل ١٤١/٣، والمغني لابن فلاح ٧/٢.

(٨٧) الإنصاف ٦٧٤/٢. وينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٨، وشرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٤١.

عنايتهم بِالْجَمْع ؛ إذ نجد ألفاظًا للجموع "من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو : رَجُل ونَفَر، وامرأة ونِسْوَة، وبَعِير وإِبِل، وواحد وجماعة، ولا تجد في التثنية شيئًا من هذا، إنما هي من لفظ الواحد، نحو زيد وزيدان، ورَجُل ورَجُلان، لا يختلف ذلك"(٨٨) .

الدليل الخامس : "أن هذه الأسماء مما تَوَغَّل في شبه الحرف، والتثنيةُ والجمعُ بمعزلٍ عن الحروف وكذلك ما أشبهها، مثل : (ما، ومَنْ، وهُوَ، وهي) باتفاق، فكذلك ينبغي أن يقال في هذه الأسماء" إنها ليست مثنيَّات حقيقيَّة(٨٩) .

وأُجيب عن هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : "أن هذه الأسماء فارقت المبنيات بتَصَرُّفٍ فيها لم يقع في غيرها، أَلَا ترى أنها تُنْعَتُ ويُنعت بها وتُصَغَّر، بخلاف ما توغَّل في شبه الحرف من المبنيات، فلمَّا دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أُجريت في التثنية أيضا مُجرى الأسماء المتمكنة، وحصل فيها بسبب ذلك الإعرابُ أيضا"(٩٠) .

الوجه الثاني : أن التثنية سببُ الإعرابِ، وقد وردت على المبني "ذَيْنِ وتَيْنِ" فأُعربا ؛ لأن الوارد له قوةٌ ؛ بدليل بناء المثنى والمجموع المنادَيَيْنِ، نحو : يا زيدانِ، ويا زيدونَ ؛ لورود سبب البناء عليهما، وهو النداء، فلم تكن التثنيةُ والجمع في باب النداء معارِضَةً سبب البناء(٩١) .

---

(٨٨) سر صناعة الإعراب ٤٦٧/٢ . وينظر مجالس العلماء ص ١١٣، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٢١/١، وشرح المفصل ١٢٨/٣ .

(٨٩) المقاصد الشافية ٣٩٩/١ مع تصرف يسير . وينظر شرح الجمل ١٣٨/١ .

(٩٠) المقاصد الشافية ٣٩٩/١ . وينظر سر صناعة الإعراب ٤٦٨/٢، والخصائص ٢٩٧/٢ .

(٩١) ينظر شرح التسهيل ١٩١/١ .

ويُرَدُّ على هذا بأن تَوَغَّلها في شبه الحرف ما زال باقيا ؛ لأنها لم تدخلها تثنية قياسية ، وإنما مثناها ألفاظٌ مرتجلةٌ صيغت للتثنية [٩٢] ، وقد سبقت الأدلة على هذا .

ومن هنا نرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو القول ببناء مثنى اسم الإشارة "ذان ، وتان" ؛ لقوة أدلة القول ببنائها ، لكن لا يمنع عندما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نقول : "إنهما معربان" ؛ من باب التسهيل ، و جَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين ، كابن جني [٩٣] ، والزمخشري [٩٤] ، والجزولي [٩٥] ، وأبي حيان الأندلسي [٩٦] ، وابن هشام الأنصاري [٩٧] .

(٩٢) ينظر الخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢١/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والتذييل والتكميل ١٨٥/٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٤/١، والمقاصد الشافية ١٧٢/١ .

(٩٣) اللمع ص ١٠٤، والخصائص ٢٩٧/٢ .

(٩٤) المفصل ص ١٣٦ .

(٩٥) المقدمة الجزولية ص ٦٨ .

(٩٦) منهج السالك ١١٢/١ .

(٩٧) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٢، وشرح قطر الندى ص ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ .

"اللَّذَانِ" و "اللَّتَانِ"

اتَّفق العلماء على أن الأسماء الموصولة مبنيَّة ما عدا "اللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ، والَّذِينَ" ففيها خلاف سيأتي ذكره . ويرى جمهور العلماء أن سبب بناء الأسماء الموصولة هو شبهها بالحرف في الافتقار، ولهم في التعبير عن هذه العلَّة إحدى الصور الآتية (٩٨) :

أنها بُنِيَتْ لمشابهتها الحرفَ من جهة دلالتها على معنًى في غيرها، وهو الصلة، كما أن الحرف يدل على معنى في غيره (٩٩) .

أو أنها بُنِيَتْ لشبهها بالحرف من جهة عدم تمامها إلا بغيرها ؛ لأنها وُضعت في الأصل مفتقرةً في دلالتها على مُسمَّاها إلى الصلة والعائد ليُبَيِّنا معناها، كما أن الحرف وُضع في الأصل مفتقرًا في بيان دلالته إلى ذكر متعلَّقه ؛ لأن الحروف وُضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء (١٠٠) .

أو أنها بُنيت لأنَّها نواقص لا تتمُّ إلا بِمَا تُوصَل بِهِ، فهي كبعضِ الْكَلِمَة، وبعضِ الْكَلِمَة مبني لا يستحِقُّ الإعرابَ (١٠١) .

وقيل (١٠٢) : بُنيت لشبهها بالحرف من جهة الوضع، مثل : مَنْ، ومَا، وأَلْ، وحُمِل باقي الأسماء الموصولة عليها .

---

(٩٨) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٧/١، وكشف المشكل ١٩٥/١، و ١٨٧/٢ و ١٨٩، وشرح المفصل ١٣٨/٣، وشرح الرضي ٤٧١/٢، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣ .

(٩٩) ينظر كشف المشكل ١٨٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٣ .

(١٠٠) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، والمرتجل ص ١٠١ و ٢٨٦، وأمالي ابن الحاجب ٧٦٨/٢، وتوضيح المقاصد ٥٤/١، والمقاصد الشافية ٨٢/١، والنجم الثاقب ٦٦٦/٢ .

(١٠١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٢٨/١، والمرتجل ص ١٠١ و ٢٨٦، واللباب ١١٣/٢، وشرح المفصل ١٣٨/٣ .

(١٠٢) ينظر النجم الثاقب ٦٦٦/٢ .

وقال الأخفش الأصغر والسُّهيلي : بُنِيَتْ لإبهامها في الدلالة ؛ لأن الاسم الموصول مبهم يقع على كل شيء ، ويدخل على كل شيء فأشبه الحرف ؛ لأن الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها (١٠٣) .

أما المثنى من الاسماء الموصولة "اللَّذَانِ ، واللَّتَانِ" فقد اختُلِفَ في حكمه بين البناء والإعراب مثل اختلافهم في بناء المثنى من اسم الإشارة "ذَيْنِ ، وتَيْنِ" نفسه ، وذلك على النحو الآتي (١٠٤) :

القول الأول : وهو لابن كيسان وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهما الله- فَيَرَيَانِ أن جميع الأسماء الموصولة مبنية بما فيها المثنى ، وأن المثنى من الأسماء الموصولة لم يُستعمل إلا بالألف ، وذكر شيخ الإسلام أنها لغة قريش والعرب (١٠٥) . واحتج بعدم ورود المثنى من الاسم الموصول بالياء في كلام العرب .

القول الثاني : أنهما معربان إعراب المثنى ، وإلى هذا ذهب الزَّجَّاج والسُّهَيْلِيُّ وابن الخبَّاز وابن مالك وابن القيِّم (١٠٦) ، واتَّجه أصحاب هذا الرأي اتجاهين :

أولهما : أنهما مثنيان حقيقة . ثانيهما : أنهما ملحقان بالمثنى وليسا مثنَّيَيْنِ حقيقة (١٠٧) ، كما مَرَّ في "ذان وتان" .

---

(١٠٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، وشرح الكتاب ٦٤/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٤٠/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، والمقاصد الشافية ٨٧/١ و ٢٦٩ .

(١٠٤) ينظر الكتاب ٤١١/٣، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣، والمقاصد الشافية ٣٩٨/١ و ٤٢٧ .

(١٠٥) ينظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٥/١٥ .

(١٠٦) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٧١/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، وتوجيه اللمع ص ٤٨٨، وشرح التسهيل ١٩١/١، وبدائع الفوائد ١١٨/١ .

(١٠٧) هذا رأي الدكتور محمد خير حلواني في كتابه النحو الميسر ١١٦/١ .

القول الثالث : أن مثنى الاسم الموصول مبنيٌّ لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع، فـ"اللَّذَان، واللَّتَان" صيغتان مرتجلتان للرفع، و "اللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ" صيغتان مرتجلتان للنصب والجر، كما هو مُبَيَّنٌ في "ذان وتان" . وهذا قول المحققين (١٠٨) .

واستدل أصحاب هذا القول بالأدلة نفسها التي مرَّت معنا والتي استدل بها القائلون ببناء المثنى من اسم الإشارة "ذَيْنِ وتَيْنِ" .

والقول الراجح في هذه المسألة - كما مرَّ معنا في مسألة "ذَيْنِ وتَيْنِ" - هو القول ببناء مثنى الاسم الموصول "اللَّذَانِ، واللَّتَان" ؛ لقوة أدلة القائلين ببنائها، لكن لا يمنع حينما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نذكر لهم أن المثنى من الاسم الموصول مُعرَبٌ ؛ من باب التسهيل، وجَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين، كابن جني (١٠٩) والزمخشري (١١٠) والجزولي (١١١) وابن هشام الأنصاري (١١٢) .

---

(١٠٨) ينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، واللباب ٩٨/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ١٧٢/١ و ٣٩٨ و ٤٢٧ .

(١٠٩) اللمع ص ١٨٨، والخصائص ٢٩٧/٢ .

(١١٠) المفصل ص ١٣٧ .

(١١١) المقدمة الجزولية ص ٥٣ .

(١١٢) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٧، وشرح قطر الندى ص ١٠٠ .

"الَّذِينَ"

"الَّذِينَ" اسمٌ موصولٌ يُستعمل لجمع الذكور، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ (١١٣) ، وهو عند جمهور العرب مبني على الفتح، وهي اللغة العُلْيَا التي نزل القرآن الكريم بها (١١٤) .

وخالف الطائيون جمهورَ العرب فاستعملوها بالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، فيقولون : نُصِرَ اللَّذُونَ آمنوا على الَّذِينَ كفروا (١١٥) ، ووافقتهم على هذا هُذَيل (١١٦) وعُقَيْل (١١٧) وكِنَانَة (١١٨) وبعض بني أَسَد . ومن شواهد استعمالها بالواو في الرفع قولُ الشاعر :

نحن اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا (١١٩)

---

(١١٣) سورة البقرة، الآية ١٨٣ .

(١١٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤/٢، والأصول ٢٦٢/٢، والأزهية ص ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، والبديع ٢٣٦/٢ .

(١١٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والتذييل ٣١/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٤/١ .

(١١٦) ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٢، والأزهية ص ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح التسهيل ١٩٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣، والتذييل ٣١/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢ .

(١١٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ .

(١١٨) ينظر كتاب الإبانة في اللغة العربية ١٨١/٢ .

(١١٩) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي حَرْبِ بنِ الأَعْلَمِ العُقَيْلِيِّ . ينظر نوادر أبي زيد ص ٢٣٩ .

وقول الشاعر :

وبنـو نُوَيْجِيَـةَ اللَّـذُونَ كـأَنَّهُمْ مُعْـطٌ مُخَدَّمَـةٌ مِـنَ الْـخِزَّانِ (١٢٠)

وقول الشاعر :

قـومي اللَّـذُو بعُكـاظٍ طَيَّـرُوا شَـرَرَا مـن رُوسِ قومِـكَ ضَـرْبًا بالْمَصَاقِيلِ (١٢١)

وقول رجل من بني عُقَيْل : هم اللَّذُونَ قالوا ذلك (١٢٢) .

ويلاحظ تفرُّق هذه الظاهرة في الجزيرة العربية ؛ إذ وُجِدَت لدى القبائل القحطانية كطَيِّءٍ وكِنَانَة ، ولدى القبائل العدنانية كهُذَيل وعُقَيْل وأَسَد ، وتعدُّد أماكن استعمالها ، فهُذَيل كانت تسكن الطائف (١٢٣) ، وكِنَانَة كانت ديارهم في جهات مكة

(١٢٠) هذا بيت من الكامل، لم أقف على قائله .

الْمُعْط : جَمْعُ أَمْعَط، وهو مَنْ سقط شَعْرُهُ . والْمُخَدَّم : الأبيض الأطراف . والْخِزَّان : جَمْعُ خُزَز، وهو ذَكَرُ الأرانبِ .

(١٢١) هذا بيت من البسيط، وهو لأُمَيَّة بن حُرْثان بن الأَسْكَر الكِنَانِيّ، وهو شاعرٌ فارسٌ مخضرَمٌ . ينظر خزانة الأدب ١٤/٦ و ١٧ .

الشَّرَر : جمع شَرَرَة، وهو ما يَتَطَايَرُ من النار . والْمَصَاقيل : جمع مَصْقُول، والصَّقْلُ : جِلاء الحديد وتحديده، أي : جعله قاطعا .

وحُذفت النون من الاسم الموصول "اللذون" تخفيفا؛ لطول الاسم بالصلة . ينظر الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٥/٤، وشرح الرضي ٢٠/٣ .

(١٢٢) نوادر أبي زيد ص ٣١٧ .

(١٢٣) ينظر نهاية الأرب ص ٤٣٥ .

المكرمة[١٢٤]، وطَيِّء نزلوا عند جَبَلَيْ أَجَأ وسَلْمَى[١٢٥] في مدينة حائل السعودية الآن، وبنو أسد كانت تجاورهم[١٢٦]، أما عُقَيْل فكانت مساكنهم بالبحرين[١٢٧]، وهذا يدلُّ على أصالة هذه الظاهرة، ووجودها في اللغة العربية منذ القِدَم.

واختلف العلماء في توجيه لغة هذه القبائل على قولين:

أولهما: أن "اللَّذُونَ" معربة إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، واستدلوا بما يلي:

الأول: اختلاف أواخرها بحسب تغيُّر موقعها الإعرابي[١٢٨]، كما مَرَّ في الشواهد السابقة.

الثاني: أنها جُمِعَت، والجمع من خصائص الأسماء المعرَبَة، كما أن "أيًّا" أُعْرِبَت لمعارضةِ إضافَتِهَا شَبَهَهَا بالحروف[١٢٩].

الثالث: أن الجمع السالم يفتقر إلى علامةٍ، وهي الواو في الرفع والياء في الجر والنصب، وهي لا تدلُّ على الجمع إلا وهي دالَّةٌ على الإعراب[١٣٠].

---

(١٢٤) ينظر نهاية الأرب ص ٤٠٨.

(١٢٥) ينظر نهاية الأرب ص ٣٢٦.

(١٢٦) ينظر نهاية الأرب ص ٣٧.

(١٢٧) ينظر نهاية الأرب ص ٣٦٦.

(١٢٨) ينظر مفتاح العلوم ص ٧٨، وتوجيه اللمع ص ٤٨٩، وشرح التسهيل ١٩١/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣، والتذييل والتكميل ٣١/٣.

(١٢٩) ينظر توجيه اللمع ص ٤٨٩، وشرح التسهيل ١٩١/١ و ٢٧٣، والمقاصد الشافية ٤٣٧/١.

(١٣٠) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٥/١، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢، ومفتاح العلوم ص ١٥١.

الرابع : أن "الَّذِينَ" إذا استعملت بالواو كُتب بلامين "اللذون" ؛ فرقا بينها وبين المبني[(١٣١)] ؛ لأن " الَّذِينَ" في حالة بنائه شبيهٌ بالحرف ، فآثروا عدم ظهور "أل" خَطًّا مع مايُشبِهُ الحرف ؛ لأن "أل" مختصة بالدخول على الأسماء ، وأظهروها حالة الإعراب ؛ لأن شَبَهَ الحرف زال[(١٣٢)] .

ثانيهما : أنها مبنية ؛ لقيام علة البناء فيها كما في المفرد ، فـ"اللَّذُونَ" صيغة مرتجلة للرفع ، و "الَّذِينَ" صيغة مرتجلة للجر والنصب . وهذا قول المحققين[(١٣٣)] ، وقد استدلوا ببعض أدلة القائلين ببناء "ذان وتان" ، وإيجازها كما يلي :

الأول : أنه يُشترط لجمع الاسم تنكيرُ مفردِهِ[(١٣٤)] ؛ ولهذا يبقى على تنكيره بعد جمعه ، فإذا أُريد تعريفه عُرِّف بـ"أل" أو الإضافة ، نحو : المُحَمَّدُون ، وزَيْدُو العائلةِ ، والموصولات لا يُتَصَوَّرُ تنكيرها ؛ لأن موجبَ تعريفِهَا لازمٌ لها ، وهو الألف واللام أو الصلة ، فلمَّا لم يُتَصَوَّر تنكيرها لم يُتَصَوَّر جمعها[(١٣٥)] .

---

(١٣١) ينظر حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١ .

(١٣٢) ينظر حاشية الشمني على المغني ١٣٣/٢، وحاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١ .

(١٣٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، واللباب ١١٩/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣، ومنهج السالك ١٢٠/١ .

(١٣٤) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، والبسيط ٢٤٦/١، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١ .

(١٣٥) ينظر سر الصناعة ٤٦٦/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٣ .

الثاني : أن العرب مُجمِعُون على بناء مفرد الاسم الموصول، ومعلوم أن من شروطِ جمعِ الاسمِ إعرابَ مفردِهِ؛ لأن علامة الجمع السالم لا بُدَّ أن تتغير بالعوامل؛ ولهذا فالاسم الذي لم يَصِحَّ إعرابُهُ من باب أولى ألا يَصِحَّ جمعُهُ[١٣٦].

الثالث : أن الأسماء الموصولة مما تَوَغَّل في شبه الحرف، والجمعُ بمعزلٍ عن الحروف؛ ولذا فالقياس يقتضي أن تكون جموع الأسماء الموصولة جموعًا لفظيَّة لا حقيقيَّة، وبخاصة مع وجود علَّة البناء فيها[١٣٧].

ومن هذه الأدلة نرى أن "اللَّذُونَ" جمعٌ لفظيٌّ لا حقيقيٌّ، أي : أنه صِيَغةُ جَمْعٍ وليس جمعا صحيحا، وجاء على صورة جمع المذكر السالم لأن في "الذين" شَبَهًا بـ"الشَّجِينَ" في اللفظ وبعض المعنى[١٣٨]، فأُجْرِيَ مُجراه في جمع المذكر السالم مراعاةً للتشاكل الصوري بينهما[١٣٩]؛ وبهذا تسقط الأدلة الثلاثة الأولى من أدلة القائلين بإعرابها، أما الدليل الرابع وهو كتابتها بلامين فيُجاب عنه بأن التَّلَفُّظَ بهذه الكلمة والحكمَ بإعرابها أو بنائها سابق على كتابتها بمئات السنين[١٤٠]، والكتابةُ -إذا أردنا أن تكون دليلا على الإعراب - يجب أن تكون مقارِنَةً لبداية التلفُّظ بها .

---

(١٣٦) ينظر سر الصناعة ٤٦٦/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢ .

(١٣٧) ينظر المقاصد الشافية ٣٩٩/١ .

(١٣٨) أي : أن وزن "لَذِي" موافق لوزن "شَجٍ"، و "الَّذِينَ" موافق لوزن "الشَّجِينَ"، و "الَّذِينَ" و "الشَّجِينَ" مجموعان جمعًا سالما . ينظر شرح التسهيل ١٩٥/١ .

(١٣٩) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١ .

(١٤٠) ينظر رسم المصحف : دراسة لغوية تاريخية ص ٤٧، والكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط ص ٢٦ .

وأجاب الشيخ ياسين الحمصي على استدلالهم هذا فقال بعد أن ذَكَرَهُ[١٤١] : "لكنَّ المقرَّرَ في علم الرسم أن لام التعريف تُحذف من الموصول إلا مثنى "الذي" خاصَّةً فتثبت فيه ؛ فرقا بين الجمع وبينه"[١٤٢] .

وذكر الرضي تبعا لابن الحاجب أن لام التعريف تبقى أيضا في "(اللاءون) وأخواتها، وهي : اللاتي، واللائي، واللواتي، واللواءِ ؛ وذلك لأنها أُجريت مُجرَى (اللاءِ) الذي لو كُتب بلامٍ واحدةٍ لالتبس بـ(أَلاَ)"[١٤٣] .

وقد مَرَّ بنا في مبحث "ذان وتان" أجوبة القائلين بإعرابها وردود القائلين ببنائها .

"اللَّائِينَ" اسمٌ موصولٌ جمعٌ لـ"اللاءِ"، و "اللاءِ" جمعٌ لـ"التي"، و"التي" اسمٌ موصولٌ موضوعٌ للمفرد المؤنث : العاقلِ، وغيرِهِ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[١٤٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾[١٤٥] .

---

(١٤١) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١ .

(١٤٢) ينظر في هذا أدب الكاتب ص ٢٤٣ .

(١٤٣) شرح الشافية ٣٣٠/٣، بتصرف يسير . وينظر الكناش ٣٥٧/٢ .

(١٤٤) سورة المجادلة، من الآية الأولى .

(١٤٥) سورة الإسراء، الآية ٥٣ .

و"اللَّائِي" يُستعمل لجمع المؤنث العاقل كثيرا، وهو الأصل، نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾ (١٤٦)، ونحو قول الشاعر :

مِنَ اللَّاءِ لم يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً ولكنْ لِيَقْتُلْنَ البريءَ المغَفَّلا (١٤٧)

وورد استعماله لجمع المذكر العاقل قليلا (١٤٨)، نحو قراءة ابن مسعودٍ ﷺ قولَهُ تعالى : ﴿ لِلَّائِي آلَوْا مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ ﴾ (١٤٩)، ونحو قول الشاعر :

فما آباؤنا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا (١٥٠)

---

(١٤٦) سورة الطلاق، من الآية ٤ .

(١٤٧) هذا بيت من الطويل، وهو للعرجي . ينظر ديوانه ص ٧٤ .

(١٤٨) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، وتوجيه اللمع ص ٤٩٠، وشرح التسهيل ١٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤، والكناش ٢٦٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٧/١، والمقاصد الشافية ٤٣٩/١ .

(١٤٩) سورة البقرة، من الآية ٢٢٦ . وتنظر القراءة في كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ١٤١ .

(١٥٠) هذا بيت من الوافر، وهو لرجل من سُلَيم لم أقف على اسمه . ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٤١، والأزهية ص ٣٠١ .
قال العيني في المقاصد النحوية ٣٩٤/١ : "والْحُجُور : جمع حِجْرِ الإنسان – بفتح الحاء وكسرها – . ومعنى البيت : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، ومَهَّدُوا أمرنا، وجعلوا حُجُورَهُم لنا كالْمَهْد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح" .

واستعمل بعض هذيل "اللَّائِينَ" مثل استعمالهم "الذين"، فاستعملوها للمذكر للتشاكل الصوري بينه وبين جمع المذكر السالم، وبالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب[(١٥١)]، فيقولون : "لُعِنَ اللاءون كفروا"[(١٥٢)]، ومن شواهده قول الشاعر :

هُـمُ الَّـلاءُوْنَ فَكُّـوا الغُـلَّ عَنِّـي بِمَـرْوِ الشَّـاهِجَانِ وَهُـمْ جَنَـاحِي[(١٥٣)]

وقول الشاعر :

أَلَمَّـا تَعْجَبِـي وَتَـرَيْ بَطِيطَـا مِـنَ اللائِـينَ فِي الْـحِقَبِ الْخَـوَالِي[(١٥٤)]

وقول الشاعر :

وإنَّا مِنَ اللائِين إن قَدَرُوا عَفَوْا وإنْ أَتْرَبُوا جادُوا وإن تَرِبُوا عَفُّوا[(١٥٥)]

وجمهور هذيل يقولون : "اللائين" في الأحوال الثلاثة[(١٥٦)].

---

(١٥١) ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٤١، والأزهية ص ٣٠٠، وأمالي ابن الشجري ٥٨/٣، وكتاب الإبانة في اللغة العربية ١٨٢/٢، وشرح التسهيل ١٩٢/١ و ١٩٤، والتذييل والتكميل ٣٦/٣، وارتشاف الضرب ١٠٠٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٢/١ .

(١٥٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١ .

(١٥٣) هذا بيت من الوافر، وهو لرجل من هذيل، لم أقف على اسمه . ينظر أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، والمغني ص ٥٣٥ .

والغُلُّ : واحد الأَغْلال . وَمَرْوُ الشَّاهِجَانِ : هي مَرْوُ العظمى، أشهر مدن خُرَاسَانَ وَقَصَبَتُهَا . ينظر معجم البلدان ١٣٢/٥ .

(١٥٤) هذا بيت من الوافر، وهو للكُمَيْت بن زيد الأسدي . ينظر ديوانه ٣٧٢/٢ .

البَطِيط : الْعَجَب .

(١٥٥) هذا بيت من الطويل، لم أقف على قائله .

(١٥٦) ينظر التذييل والتكميل ٢٧/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢ .

واختلف العلماء في توجيه هذه اللغة على قولين : أولهما : أنها معربةٌ إعرابَ جمع المذكر السالم ؛ لأنها ملحقة به . وثانيهما : أنها مبنية ؛ لقيام علة البناء فيها كما في المفرد. واستدل كل فريق بالأدلة المذكورة في توجيه لغة "الَّذُونَ".

والرأي الراجح في هذه المسألة ومسألة "الَّذُونَ" هو أنهما مبنيَّتان ؛ لقوة أدلة القائلين به، وأن ألفاظها صيغةٌ مرتجلة للجمع[(١٥٧)] ، لكن لا يمنع حينما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نذكر لهم أنهما مُعرَبان ؛ من باب التسهيل، وجَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين، كالزمخشري[(١٥٨)] والجزولي[(١٥٩)] والسكَّاكي[(١٦٠)] وابن هشام الأنصاري[(١٦١)] .

النتائج

بعد قراءة هذا البحث يمكننا أن نستخلص في نهايته أهم نتائجه، وهي :

[١] يُبنى الاسم إذا شابَهَ الحرف ؛ ولذا اتفق العلماء على أن الأسماء المبهمة – أسماء الإشارة والموصولة - مبنية، إما لتضمنها معنى الحرف، وإما لمشابهتها الحرف وضعا أو افتقارا، وإما لإبهامها .

[٢] اختلف العلماء في مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول هل هي مبنيَّةٌ أو معربة ؟ والراجح أنها مبنيَّةٌ ؛ لقوة أدلة القائلين ببنائها .

[٣] لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله – في هذه المسألة رأيٌ فريدٌ، وهو أن جميع الأسماء المبهمة مبنية بما فيها المثنى، وأن المثنى منها لم يُستعمل إلا بالألف "ذَانِ واللَّذَانِ" ؛ اعتمادا على منهجه في أن تقعيد القواعد النحوية يُبني على النَّقْل

---

(١٥٧) ينظر الخصائص ٢٩٧/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣ .

(١٥٨) المفصل ص ١٣٧ .

(١٥٩) المقدمة الجزولية ص ٥٣ .

(١٦٠) مفتاح العلوم ص ٧٨ .

(١٦١) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٨، وشرح قطر الندى ص ١٠١ .

الثَّابت، فإذا اجتمع معه التَّوَاتُر في اللَّفْظ والرَّسْم كآيات القرآن لم يُعْدَل عنه. ولا يُسَلَّم لابن تيمية ما ذهب إليه.

[٤] لم يتَّجِه ابن مالك وغيره في هذه المسألة إلى أن اللغة معيارية، فَرَأَوْا أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول معربة؛ بناء على الاستعمال اللغوي، وخالفوا رأي الجمهور القائلين ببنائها، رغم قوة أدلتهم المعتمدة على معيارية اللغة.

[٥] بلوغ الدرس النحوي ذروته ومجده؛ إذ نجد كثيرا من المسائل الخلافية الدائرة بين النحاة، ورأينا كثيرا من النحاة يتباحثون في هذه المسائل، ويذكرون تعليلاتها القائمة على الدليل العقلي والنقلي؛ سعيا إلى الوصول إلى الراجح في كل مسألة، كما رأيناه في مسائل هذا البحث.

[٦] ٦ ـــ ظهر في الدرس النحوي الاتجاه إلى تسهيل النحو؛ إذ رأينا بعض النحاة يذكر أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول معربة، من باب تيسير تعليم النحو على الطلاب، على الرغم من ذكره في كتب أخرى له أنها مبنية واحتجاجه لبنائها.

[٧] تفرُّق ظاهرة استعمال المبني في صورة المُعْرَب من الأسماء المُبْهَمَة في الجزيرة العربية، فقد وُجِدَت لدى القبائل القحطانية والعدنانية، وتعدَّدت أماكن استعمالها؛ مما يدلُّ على قِدَم هذه الظاهرة وأصالتها في اللغة العربية.

[٨] ينشأ الخلاف النحوي أحيانا من تفسير العلماء للظاهرة اللغوية، كما هو الحاصل في خلافهم في إعراب مثنى الأسماء المبهمة، وأحيانا ينشأ من اختلاف الاستعمال اللغوي لدى القبائل العربية، كما هو الواقع في خلافهم في إعراب بعض جموع الاسم الموصول الناشئ عن اختلاف استعمالها لدى بعض القبائل العربية.

المصادر والمراجع

[١] أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ .

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م .

[٣] الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية في دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

[٤] الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

[٥] إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ .

[٦] أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ .

[٧] أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ .

[٩] بدائع الفوائد، للإمام العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق معروف مصطفى زريق وزميلَيْه، طباعة ونشر دار الخير، بيروت ودمشق، توزيع دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

[١٠] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، الجزء الأول ١٤١٨ هـ .

[١١] توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق د. فايز زكي محمد دياب، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ .

[١٢] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ .

[١٣] حاشية الشَّمُنِّي على المغني = المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف تقي الدين أحمد بن محمد الشَّمُنِّي، المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥ هـ.

[١٤] حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا، للشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، مطبوع على هامش مجيب الندا للفاكهي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ .

[١٥] حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مطبوع بهامش شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

[١٦] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ـــ ١٤٠٦ هـ .

[١٧] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ .

[١٨] ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ .

[١٩] ديوان العرجي، رواية أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ .

[٢٠] ديوان الكميت بن زيد الأسدي = شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه وحققه الدكتور داود سلوم، بغداد، ١٩٧٠ م .

[٢١] رسم المصحف : دراسة لغوية تاريخية، لغانم قدُّوري الحمد، بغداد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

[٢٢] السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة .

[٢٣] سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ .

[٢٤] شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المعروف بابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طباعة دار الجيل، بيروت .

[٢٥] شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ .

[٢٦] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، الموصل، ١٤٠٢ هـ .

[٢٧] شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، نشر جامعة بنغازي، ليبيا .

[٢٨] شرح الشافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢ هـ .

[٢٩] شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

[٣٠] شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م .

[٣١] شرح اللمع، لعبد الواحد بن بَرْهَان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م .

[٣٢] شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

[٣٣] شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، تصوير مكتبة المتنبي عن الطبعة المنيرية، القاهرة .

[٣٤] شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا .

[٣٥] شرح شواهد الشافية، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن وزميلَيْه، نشر عام ١٣٩٥ هـ مع شرح الشافية للرضي .

[٣٦] شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٨٣ م .

[٣٧] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م .

[٣٨] شعر سُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيِّ، مجموع ضمن شعراء مقلُّون، جمع الدكتور حاتم صالح الضامن، طباعة ونشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

[٣٩] الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

[٤٠] الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ .

[٤١] صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ.

[٤٢] علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، نشر مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

[٤٣] فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية = مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ.

[٤٤] الكتاب، لإمام النحاة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المشهور بسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

[٤٥] كتاب الإبانة في اللغة العربية، تأليف سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُّحَارِيّ، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة وزملائه، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عُمَان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

[٤٦] كتاب فيه لغات القرآن، للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، ضبطه وصححه جابر بن عبد الله السريع، الكتاب منشور حاسوبيا عام ١٤٣٥ هـ ولم يُطبع.

[٤٧] الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، تأليف صالح بن إبراهيم الحسن، الرياض، دار الفيصل الثقافية، ١٤٢٤ هـ.

[٤٨] كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ .

[٤٩] الكشف عن صاحب البسيط في النحو، تأليف الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٢٠، العددان ٧٧ و ٧٨، محرم - جمادى الآخرة، ١٤٠٨ هـ .

[٥٠] الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، نشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م .

[٥١] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي .

[٥٢] اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت .

[٥٣] ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١ هـ .

[٥٤] المُتَبَع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد حمد محمد الزَّويّ، نشر جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م .

[٥٥] مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ .

[٥٦] المرتجل في شرح الجمل، لعبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ هـ .

[٥٧] المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ .

[٥٨] معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ .

[٥٩] معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ

[٦٠] معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ .

[٦١] معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ .

[٦٢] المغني في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، طباعة ونشر دار الشئون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٩٩ ـــ ٢٠٠٠ م .

[٦٣] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م .

[٦٤] مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ .

[٦٥] المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طباعة ونشر دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

[٦٦] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وزملائه، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ .

[٦٧] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، وأ. د. عبد العزيز محمد فاخر، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ .

[٦٨] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ م .

[٦٩] المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، نشر عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.

[٧٠] المقتضب، لمحمد بن يزيد الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ .

[٧١] المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

[٧٢] المقصور والممدود، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

[٧٣] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، تحقيق الدكتورين شريف عبد الكريم النجار ويس أبو الهيجاء، نشر عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥ م.

[٧٤] نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

[٧٥] النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، نشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.

[٧٦] النحو المُيَسَّر، تأليف الدكتور محمد خير حلواني، طباعة ونشر دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

[٧٧] نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.

[٧٨] نوادر أبي زيد = النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، طباعة ونشر دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.

Attraction of indeclension and declension in the vague nominal forms

Dr. Hassan Abdullah ALghonaiman

associate professor of Department of Arabic Language and Literature,college of Arts King Saud University

Abstract: Vague nouns are the interrogative pronouns and demonstrative pronouns. These nouns are unanimously known as static nouns due to their similarity to particles in terms of projection, sense, and the need of other elements in a sentence to illustrate their meaning like all the cases of particles.

During their collecting date of the Arabs' speech, early scholars observed that the dual of the vague demonstrative pronouns like dhān and wa-lladhān and other nouns like alladhīn and wallaʾīn has originated to be constructed. Such a trend made between scholars a controversy saying such two contradictory statements. Most of the scholars said that demonstrative pronouns are in declension; they provide logic proofs and oral examples from Arabic. Others claimed that they are constructed, proved by some anciently formulated examples within the history of Arabic resources. Ibn Kaysān and Ibn Taymiyya -may Allah bless them- have a particular statement, saying that the dual of the vague names is an indeclension, formed inflectionally with the end /ā/. They supported such a claim with evidence, but it was rejected due to being irregular to the axiom known between the grammarians.
For the sake of simplifying the grammar teaching, some early scholars said in their textbooks that the vague dual and some plurals of the relative clauses are inflectionally dynamics, even though they considered them as static nouns in their other books.

Keywords: Usage, Declension, Noun, Vagueness, Static.